مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استئناف العلاقات الإيرانية المصرية؛ المسارات، والحوافز والتعقيدات

علي نجات

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

استئناف العلاقات الإيرانية المصرية؛ المسارات، والحوافز والتعقيدات

علي نجات *

المقدمة

شهدت العلاقات الإيرانية المصرية العديد من التعقيدات والتقلُّبات خلال العقود الماضية، حيث تراوحت أنماطها بين التعاون، والتنافس والصراع، وأحياناً إلى درجة القطيعة الدبلوماسية الكاملة وفقاً للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي تحدِّد نوع العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين. قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر للمرة الأخيرة منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، واستقبال القاهرة لشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي الذي كانت سلطات الثورة الإسلامية تطالب باسترداده لمحاكمته.

الآن، مضى أكثر من أربعة عقود على انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين إيران ومصر. وفي هذه الفترة الطويلة، استؤنفت العلاقات السياسية الإيرانية مع العديد من الدول العربية كالعراق والمملكة العربية السعودية، على الرغم من التحديات السياسية والأيديولوجية العميقة، لكن تعد مصر من الدول القليلة التي لم تتمكن إيران من استعادة علاقاتها معها رغم الجهود العديدة لتقريب وجهات النظر واستئناف العلاقات الدبلوماسية. فخلال العقدين الماضيين، كانت هناك محاولات عديدة للتقريب بين البلدين وإعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي، إلا أن هذه المحاولات لم تكلّل بالنجاح؛ بسبب العديد من العوامل المحلية والإقليمية والدولية.

وفي العقد الماضي، أعربت إيران مراراً وتكراراً عن اهتمامها بتوسيع العلاقات مع مصر وحاولت تحريك المياه الراكدة بين البلدين وإرسال إشارات إيجابية إلى القاهرة تماشياً مع تنفيذ سياسة تطوير العلاقات مع دول المنطقة، لكن هذه الإشارات لم تصل بعد إلى نتيجة واضحة في مجال توسيع العلاقات السياسية بين البلدين بالكامل وارتقائها إلى التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات، فلا تزال العلاقات بين البلدين على مستوى مكتب رعاية المصالح. بتعبير آخر، رغم

* كاتب وباحث أكاديمي، متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

الإشارات الإيجابية لم تنخرطا مصر وإيران في حوار سياسي معلن، بل وحتى اللقاءات بين مسؤولي البلدين عُقدت في السر ولا يريد البلدان الكشف عنها. وهذا يقودنا للحديث عن المعوقات الهيكلية الكامنة في علاقات البلدين والتي أبقتها مقطوعة منذ عام 1979، حتى على الرغم من الفترات التي كانت فيها علاقات إيران مع جوارها تتسم بالإيجابية. في الواقع، هناك العديد من العوامل والمتغيرات على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية أدت إلى تعقيد وإعاقة تطبيع العلاقات الإيرانية المصرية في العقود الأربعة الماضية. تسعى هذه الورقة التحليلية للإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية: أولاً: ما هي اتجاهات العلاقات الإيرانية المصرية في العقود الأربعة الماضية؟ ثانياً: ما هي دوافع وحوافز إيران ومصر لاستئناف العلاقات؟ وثالثاً: لماذا لا تزال العلاقات السياسية بين إيران ومصر مقطوعة، وما هي معوقات استئناف العلاقات السياسية بين طهران والقاهرة؟

مسار العلاقات الإيرانية المصرية

تمتد العلاقات المصرية الإيرانية إلى عمق التاريخ، حيث تحدثت عنها مصادر تاريخية مختلفة تعود إلى عهد الملك الأخميني كورش الكبير، الذي حكم إيران من (560 إلى 529) قبل الميلاد، حيث جرت اتصالات بينه وبين الفراعنة. بينما تشير الوقائع التاريخية في العصر الحديث إلى تبادل السفراء بين مصر وإيران، والذي يعود إلى نحو (150) عاماً، عندما وافقت الحكومة العثمانية بعد توقيع معاهدة أرض روم بافتتاح مقار لقنصليات إيران وسفاراتها في البلاد التابعة للدولة العثمانية ومن بينها مصر. وفي عام 1869، أرسلت إيران في العصر القاجاري أول سفرائها إلى القاهرة، وكان يُدعى حاجي محمد صادق خان، كذلك شاركت إيران بوفد رسمي يرأسه شخص يُدعى معير الممالك في مراسم افتتاح قناة السويس بدعوة موجهة لها من الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1869.[1]

ارتهنت العلاقات الإيرانية المصرية منذ عام 1928 بالحليف الأقوى، الذي تتماهى في سياقه السياسة الخارجية المصرية، ولأن مصر كانت خاضعة آنذاك للاحتلال البريطاني، فقد تطورت العلاقة بين طهران والقاهرة بدرجة ملحوظة، فبريطانيا كانت هي الدولة الأكثر نفوذاً في إيران، ومن ثَمَّ وُقِّعت اتفاقية صداقة بين البلدين، ثمّ تُوِجت العلاقة بزفاف أسطوري عام 1939 بين الأميرة فوزية، ابنة الملك فؤاد وشقيقة الملك فاروق، ملك مصر والسودان، وبين الأمير محمد رضا بهلوي،

1. عبد الرحمن صلاح عبد العزيز، «العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير 2011»، المركز الديمقراطي العربي، 6 أبريل 2020، على الرابط: https://democraticac.de/?p=65789

الذي كان وريثاً للعرش حينئذ قبل أن يصبح شاه إيران عام 1941 .لم يستمر الزواج طويلاً، إذ طُلقت الأميرة عام 1945، فتوترت العلاقة بين البلدين، ودخلت في حالة الأزمة، مع رفض الملك فاروق عودة شقيقته إلى طهران[2].

على أي حال، بعد الإطاحة بحكم الملك فاروق في مصر بثورة يوليو 1952، تراجع التجانس والتشابه بين النظامين الحاكمين، فقد أصبح النظام الحاكم في مصر إلى جمهورية، وأصبحت أيديولوجيته ثورية يسارية على العكس من الحال في إيران الإمبراطورية. هذا الحدث باعد كثيراً بين إيران ومصر، فإيران التي أسست مع دول أخرى حلف بغداد وتحولت إلى حليفاً بارزاً للولايات المتحدة، وجدت نفسها على النقيض تماماً مع مصر التي ابتعدت كثيراً عن الغرب واقتربت أكثر من الاتحاد السوفيتي الذي تولى مهمة تمويل وبناء السد العالي، وتأمين احتياجات مصر العسكرية.

وهكذا اقتربت كل من مصر وإيران بحليفين متصارعين، وانعكست تفاعلات الحرب الباردة على علاقاتهما بوضوح شديد، حيث اندفعت إيران أكثر إلى الاقتراب من الدولة الإسرائيلية. لكن العلاقات التجارية والثقافية بين إيران ومصر عادت عندما جاء رئيس الوزراء الإيراني، محمد مصدق وقام بسحب الاعتراف وأغلق القنصلية الإسرائيلية في طهران. وقد تعتبر فترة حُكم مصدق القصيرة (1951–1953) من أفضل فترات العلاقات بين الدولتين، وقد انعكس هذا التقارب في زيارة مصدق للقاهرة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 1951، استقبل مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري، محمد مصدق، رئيس الوزراء الإيراني استقبالاً شعبياً حافلاً في القاهرة، إثر عودته من محكمة العدل في لاهاي مظفراً، في مواجهته مع بريطانيا لتأميم النفط الإيراني، كان مصدق وقتها غريماً ومناكفاً للشاه محمد رضا بهلوي.

لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى الخلاف والتوتر بعد نجاح الشاه محمد رضا بهلوي في إفشال التجربة الإصلاحية والإطاحة بمصدق بدعم الاستخبارات الأمريكية عام 1953. وقد تحولت العلاقات بين إيران ومصر إلى علاقات صراعية بعد أن كانت تعاونية، وازدادت العلاقات توتراً عندما فتحت الوكالة اليهودية فرع لها في طهران وأعلن الشاه أن بلاده تعترف بإسرائيل، وأسس تعاوناً وثيقاً معها، ومن ثَمَّ، مشاركة طهران في التوقيع على حلف بغداد عام 1954، الذي شاركت فيه إيران. ويرجع التباين إلى أن مصر كانت ترى أن الخطر والتهديد المحتمل مصدره إسرائيل، بينما

2. «من الملك فاروق إلى السيسي.. كيف تحولت العلاقة بين مصر وإيران من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟»، عربي بوست، 7 أبريل 2022، على الرابط: https://2u.pw/gaEY4k

روسيا ليست خطراً محدقاً، نظراً لعدم وجود حدود مشتركة بين مصر والاتحاد السوفيتي، في حين كانت إيران ترى أن المصدر الحقيقي للخطر هو الاتحاد السوفيتي الذي كان الشاه خائفاً من احتمال هجومه على الأراضي الإيرانية، كما أن مصر كانت ترى أن سياسة الأحلاف التي تُعقَد بين البلدان العربية والدول الكبرى غير موثوق بها، فيما كان الشاه يرى أن انضمام إيران للحلف سيحقق له تدعيم مركزه في الداخل والخارج أيضاً، ومصر كانت ترى أن الحلف يتناقض مع مبدأ الحياد، بينما كانت إيران قد تخلَّت عن سياسة التوازن السلبي التقليدي عقب الإطاحة بمصدق[3].

وفي عام 1960، أعلن الشاه اعتراف إيران بدولة إسرائيل، مما دفع الرئيس جمال عبد الناصر إلى قطع العلاقات بين البلدين. فقد استمرت العلاقات المتوترة بين إيران ومصر حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970، عندما أعلنت إيران الحداد لمدة ثلاثة أيام كبادرة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية[4]. كما شاركت إيران بوفد رفيع المستوى في جنازة الرئيس جمال عبد الناصر.

شهدت العلاقات الإيرانية المصرية بين عامي (1970) و(1978)، مع وصول الرئيس السادات إلى السلطة في مصر، تحولاً كبيراً لم يكن مدفوع بحدود المصلحة أو محددات البيئة الخارجية وخصائصها فحسب، بل كان تحولاً يرتبط إلى حد كبير بطبيعة العلاقة الخاصة التي جمعت بين زعيمي البلدين في ذلك الوقت، حيث بمجيء الرئيس أنور السادات كشف مبكراً عن ميول مناقضة لعهد عبد الناصر في علاقاته العربية والإقليمية والدولية وعلى الأخص فيما يتعلق بنهج السلام مع إسرائيل بعد حرب عام 1974، وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتي[5].

فبعد وصول السادات إلى الحكم، بدأت البوصلة المصرية تتغير تدريجياً، لتصبح تابعة للسياسة الأمريكية. لهذا السبب تحسنت العلاقات المصرية الإيرانية بصورة لافتة، وتحولت علاقات الصراع بين مصر وإيران مجدداً إلى علاقات تعاون ودخلت عصرها الذهبي، حيث أصبحت البلدان ضمن السياق الأمريكي، فبادر السادات عام 1971، بإرسال مستشاره الأمني أشرف مروان لزيارة

3. جمال نصار، «تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 سبتمبر 2015، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/3950

4. أحمد مرسي، «سياسات متعرّجة: العلاقات المصرية الإيرانية المضطربة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1 أبريل 2021، على الرابط: https://2u.pw/kzLiRA

5. عبد الرحمن صلاح عبد العزيز، «العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير 2011»، المركز الديمقراطي العربي، 6 أبريل 2020، على الرابط: https://democraticac.de/?p=65789

الشاه، وبحث سُبل التعاون وتوقيع الاتفاقيات التجارية، وتدفقت المساعدات الإيرانية على مصر لتبلغ (850) مليون دولار عام 1974.[6]

وهكذا أصبح السادات صديقاً شخصياً للشاه، ونشأت علاقة صداقة قوية بينهما وتبادل الرجلان الزيارات عدة مرات، وتبادل مسؤولو البلدين نحو (90) زيارة رسمية معلنة؛ (41) زيارة إيرانية لمصر، و(49) زيارة مصرية لإيران، بل وقام الرئيس السادات بخمس زيارات رسمية لإيران كانت أولها في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1971، بينما آخر زيارة لطهران كانت في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1977 وذلك قبيل توجهه إلى القدس في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 وإلقاء خطابه الشهير أمام الكنيست الإسرائيلي تمهيداً لتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. وفي المقابل قام الشاه بأربع زيارات لمصر، منها ثلاثة رسمية بينما كانت الرابعة بوصفه لاجئاً سياسياً.

لكن أعاد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، العلاقات بين طهران والقاهرة إلى التوتر والقطيعة مرة أخرى، إذ اتخذ السادات موقفاً عدائياً من الثورة بسبب صداقته للشاه الذي استضافته مصر وظل فيها حتى وفاته. فضلاً عن ذلك، فإن الثورة الإيرانية جاءت بتوجهات معادية للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ولم يعد البلدان مرتبطان بحليف دولي واحد. وزاد من حدة التوتر إبرام اتفاقية كامب ديفيد في آذار/مارس 1979، إذ قطعت إيران على إثرها علاقاتها الدبلوماسية مع مصر. ورغم أن مصر اعترفت في نيسان/ أبريل 1979 بجمهورية إيران الإسلامية، فإن آية الله الخميني قرر في أيار/مايو من العام نفسه قطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة، بسبب اتفاقية كامب ديفيد، وأصدر بياناً ناشد فيه العالم الإسلامي قطع العلاقات مع القاهرة وهو ما اعتبر تدخلاً صارخاً في الشأن المصري[7].

وقد انزلقت العلاقات الإيرانية المصرية إلى أسوأ مراحلها مع اندلا ع الحرب الإيرانية العراقية، في أيلول/ سبتمبر1980، والتي استمرت حتى عام 1988؛ في تلك الحرب وقف السادات في البداية على الحياد الظاهري، مستنكراً قصف المدنيين في البلدين، لكنه لم يلبث أن اندفع بقوة مع الجانب العراقي. ولقد بدأت بوادر هذا في تصريح للرئيس السادات في كانون الثاني/ يناير 1981،

6. «من الملك فاروق إلى السيسي.. كيف تحولت العلاقة بين مصر وإيران من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟»، عربي بوست، 7 أبريل 2022، على الرابط: https://2u.pw/gaEY4k

7. «من الملك فاروق إلى السيسي.. كيف تحولت العلاقة بين مصر وإيران من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟»، المصدر السابق.

قال فيه: إن الغرب قد أخطأ بوقوفه على الحياد، منذ أن بدأت الحرب بين إيران والعراق، وكان ينبغي أن يوجد فوراً في المنطقة لضمان انسياب البترول عبر مضيق هرمز، ثمّ أكد هذا التطور عندما أعلن في أواخر آذار/مارس من نفس العام أن مصر قد باعت للعراق كميات من الأسلحة والذخائر وفاءً لموقفها في حرب الخليج[8].

إلى جانب مصر، قامت طهران بتفعيل سياسة تصعيد التوتر مع القاهرة، فأطلقت بلدية طهران اسم «خالد الإسلامبولي» المتورط باغتيال أنور السادات على أحد شوارع العاصمة طهران وأقام لوحة جدارية ضخمة عليها صورة الإسلامبولي خلف قضبان حديدية وهو يحمل نسخة من القرآن الكريم، وكتب عليها بالفارسية: «قتلت فرعون مصر»، وذلك ترحيباً باغتيال السادات.

وفي عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، لم تتغير العلاقات بين البلدين كثيراً، حيث اتسمت بالتوتر شبه المستمر، وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر؛ فاتجهت مصر إلى أن السلام مع إسرائيل أصبح خياراً استراتيجياً، ويجب اتباع حل سياسي، بينما رفضت إيران معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعترضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الاستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية. وقد فاقم من التوتر بين البلدين اتهام مصر لطهران بالتورط في دعم الجماعات الإرهابية المصرية.

لكن حالة القطيعة الدبلوماسية لم تحل دون بعض مظاهر التواصل التي كانت إيران هي المبادرة بها والساعية إليها، خاصة في ظل ما لحق سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية من مراجعات بعد وفاة آية الله الخميني وانتهاء الحرب مع العراق ومجيء هاشمي رفسنجاني (1989-1997) ومن بعده محمد خاتمي (1997-2005) إلى سدة الرئاسة بتوجهاتهما البراغماتية. ففي نيسان/أبريل 1991، عادت العلاقات الدبلوماسية على مستوى القائم بالأعمال وافتتحت مكاتب رعاية المصالح بين البلدين. كما تم تعيين السفير أحمد نامق رئيساً للبعثة الدبلوماسية المصرية في إيران، والسفير علي أصغر محمدي رئيساً للبعثة الإيرانية بالقاهرة. وبعد أن تولى محمد خاتمي رئاسة إيران في عام 1997، تحسنت العلاقات بوتيرة متسارعة، فشارك وزير الخارجية المصري عمرو موسى في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران، كانون الأول/ ديسمبر 1997، كما شارك وزير الإعلام

8. محمد بدر الدين مصطفى، «سياسة مصر الخارجية تجاه إيران (1952-1981) »، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1984، ص 212.

المصري صفوت الشريف في اجتماع وزراء إعلام المؤتمر الإسلامي بإيران عام 1999، وتعددت زيارات الوفود الاقتصادية المتبادلة، وبلغ حجم التبادل التجاري (70) مليون دولار في ذلك العام.

وفي العام نفسه زار وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، القاهرة للمشاركة في اجتماعات قمة الدول الثماني الإسلامية، فاستُقبل استقبالاً حافلاً، وفي عام 2000، أجرى الرئيس مبارك اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الإيراني خاتمي، وفي عام 2001 تبادلا تصريحات تؤكد على تاريخية العلاقة بين البلدين وأهميتها، وبلغت التطورات الإيجابية ذروتها، في كانون الأول/ ديسمبر 2003، عندما التقى مبارك مع الرئيس الإيراني خاتمي في قمة جنيف للمعلومات. غير أن في عام 2004، عادت العلاقات إلى التوتر بعد إعلان النائب العام إحباط أجهزة الأمن المصرية مخططاً استخباراتياً إيرانياً، يهدف لزرع جاسوس مجند عن طريق دبلوماسي إيراني، للقيام بعمليات تفجير في مصر والسعودية، وقد نفت طهران ذلك[9].

وفي عام 2005، أصبح أحمدي نجاد رئيساً لإيران وتغيرت السياسة الخارجية الإيرانية على الساحتين الإقليمية والدولية، ومع ذلك كان نجاد حريصاً على استمرار المسار الإيجابي في العلاقات، وصرح أنه على استعداد لإعادة العلاقات الإيرانية المصرية في اليوم التالي لموافقة مصر، وبناءً على ذلك تم تبادل الزيارات واللقاءات بين مسؤولي البلدين، كما أجرى أحمدي نجاد اتصالاً هاتفياً مع مبارك، في أيار/مايو 2007.[10]

لكن التطورات الإيجابية لم تستمر كما كان متوقعاً، إذ شهد عام 2008 توتراً حاداً في العلاقات المصرية الإيرانية وذلك عقب قيام إيران بإنتاج فيلم «إعدام فرعون» والذي أعاد الخلاف حول عملية السلام من جديد، حيث تناول الفيلم اغتيال الرئيس المصري أنور السادات الذي وصفه الفيلم بالخائن والعميل لتوقيعه اتفاقية السلام مع إسرائيل، مما أدى إلى استياء شديد من الحكومة المصرية ووزارة الخارجية التي قامت باستدعاء رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة محذرة من توتر العلاقات بين البلدين وكان ذلك في السابع من تموز/يوليو 2008 .

9. «من الملك فاروق إلى السيسي.. كيف تحولت العلاقة بين مصر وإيران من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟»، المصدر السابق.

10. «مصر ترحب باقتراح أحمدي نجاد لاستئناف العلاقات الثنائية»، (مصر از پیشنهاد احمدی نژاد برای ازسرگیری روابط دوجانبه استقبال می کند)، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 29 مايو 2007، على الرابط: https://www.irna.ir/news/8147982/

كما زادت العلاقات الإيرانية المصرية توتراً؛ بسبب الملف النووي الإيراني ومشاركة مصر كمراقب في مناورات «حسم العقبان» التي تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف ردع إيران بالأساس، ومع تولي باراك أوباما رئاسة الولايات المتحدة عام 2009، واتّباعه أسلوب الحصار الاقتصادي مع إيران، انسحبت مصر لتصطف من جديد في سياقها الإقليمي والدولي الوظيفي.

عموماً اتسم تعامل مصر بملف العلاقات مع إيران بشكل عام، ومبادرات طهران بشأنها في عهد حسني مبارك، بالتردد والتحفظ، واستمرت العلاقات بين الجانبَيْن في حالة قطيعة دبلوماسية حتى شباط/فبراير 2011. حيث اتجهت القاهرة إلى مراجعة سياستها تجاه إيران، وقد ظهر ذلك من تصريحات وزير الخارجية نبيل العربي، بأن مصر لا تعتبر أن إيران دولة عدوة وأنها مستعدة لفتح صفحة جديدة معها، كما سمحت للسفن الحربية الإيرانية بالمرور عبر قناة السويس لأول مرة منذ عام 1979. ومن ثَمَّ جاءت زيارة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي إلى إيران في أغسطس 2012 لحضور مؤتمر قمة عدم الانحياز لتمثل حدثاً كبيراً في مسار العلاقة بين البلدين باعتبارها كانت الزيارة الأولى لرئيس مصري إلى طهران منذ الثورة الإيرانية. وقد زار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مصر في شباط/فبراير 2013، وتعددت اللقاءات بين المسؤولين والوفود الاقتصادية. لكن لم تصل هذه التطورات إلى غايتها، إذ سرعان ما وقع انقلاب عسكري في تموز/يوليو 2013، لتعود العلاقات الإيرانية المصرية إلى النهج الذي كان سائداً في عهد حسني مبارك[11].

اتسمت السياسة الخارجية لفترة ما بعد حزيران/ يونيو 2013 بالهدوء وعدم التصادم، فلم تصلِ العلاقات بين البلدين إلى أفضل حالاتها، لكنها لم تتدهور كذلك، بحيث وقفت عند عدم دعم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لسياسات طهران، وعدم توافقه مع توجهاتها في غالب الملفات الإقليمية.

لكن منذ بداية عام 2019 ازدادت المؤشرات والدلالات على تحسن ملموس في العلاقات الإيرانية المصرية. وقد تجنبت مصر الصدام مع إيران أو تبني سياسات مضادة لها، ثم ظهرت إشارات تقارب بين القاهرة وطهران ومحادثات على مستويات مختلفة. حيث أبلغت مصر الإدارة الأمريكية، في 2019، رفضها الانضمام للتحالف الأمني الذي كان يُخطط لإنشائه في مواجهة

11. شحاتة العربي، «الطريق الصعب لاستئناف العلاقات المصرية الإيرانية»، مركز ستراتيجيكس، 27 مارس 2022، على الرابط: https://2u.pw/6PyWo

إيران، والمعروف إعلامياً باسم «الناتو العربي». وانحازت مصر دبلوماسياً إلى إيران عندما رفضت القاهرة التصويت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، على قرار أممي يدعو إيران إلى احترام حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ووصل نشاط قنوات التواصل إلى ذروته بلقاء رفيع المستوى غير معلن، جرى في القاهرة، بين رئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل، ونائب الرئيس الإيراني علي سلاجقة، الذي زار مصر في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. كما جمع وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، والسيسي لقاء على هامش قمة بغداد–2، التي استضافتها الأردن نهاية 2022، ووصفته الخارجية الإيرانية بأنه إيجابي. وخلال أيار/ مايو 2023، أوضح المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، إن بلاده ليس لديها أي مشكلة في عودة العلاقات بشكل كامل مع القاهرة في إطار التوسع في سياسات حُسن الجوار، واستغلال طاقات وإمكانات الدول الإسلامية لتعود بالفائدة على جميع شعوب ودول المنطقة. كما أعرب المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي بهادري جهرمي، بعد يوم واحد من تصريحات المرشد الأعلى عن استعداد حكومة بلاده لتعزيز العلاقات مع مصر، مؤكداً أن الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، لفت إلى أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن من جانب وزارة الخارجية.[12] وفي آخر المستجدات أعلن وزير السياحة أحمد عيسى أن مصر سوف تستقبل أولى أفواج الرحلات المباشرة بين من طهران وذلك عبر مطار شرم الشيخ الدولي حيث تقدمت منذ بداية العام الجاري بطلب لتسيير الرحلات بين البلدين، وكان يتم دراسة البرنامج السياحي الخاص بهم، وحجوزات الفنادق ونوعية السياحة المحددة لهم وفقاً لقرارات وزارة السياحة.

كما أعلنت بعض وسائل الإعلام، نقلاً عن مصادر دبلوماسية مصرية، عن عقد عدة جولات من المفاوضات بين المسؤولين الأمنيين المصريين والإيرانيين لحل الخلافات القائمة واستئناف العلاقات بين طهران والقاهرة في الأشهر الأخيرة[13]. بشكل عام، يمكن تقسيم بوادر رغبة إيران ومصر لاستئناف العلاقات السياسية إلى ثلاثة أجزاء: التصريحات الإيجابية للمسؤولين السياسيين، والاجتماعات السرية للمسؤولين الأمنيين، وتفعيل دبلوماسية المواساة بين وزارتي الخارجية الإيرانية والمصرية.

12 . علي نجات، «الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية الإيرانية»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات، 29 مايو 2023، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2023/05/9776/

13. «مباحثات القاهرة وطهران تستنسخ مسار المصالحة المصرية التركية»، العربي الجديد، 11 يوليو 2023، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

حوافز إيران ومصر لاستئناف العلاقات

تسببت العديد من التطورات والأحداث في قيام إيران ومصر بإرسال الإشارات الإيجابية لبعضهما البعض خلال العامين الماضيين. أولاً: رغبة إيران في توسيع نفوذها في القارة الأفريقية، لأن طهران تدرك أهمية مصر جيداً ولا تنظر إلى هذا البلد مادياً وثقافياً وسياسياً وإستراتيجياً فقط، حيث أنّ مصر تمثل ممراً مهماً لتوسيع تعاون إيران مع الدول الأفريقية. ثانياً: محاولة طهران لتغيير ميزان القوى الإقليمي لصالح محور المقاومة من جهة، وإضعاف إسرائيل من جهة أخرى. فمصر هي قلب العالم العربي، لذا، فإن أي لاعب في الشرق الأوسط يمكنه تكوين تحالف مع مصر سيكتسب دوراً ونفوذاً مهماً في المنطقة. لذلك، تحاول طهران الاتحاد مع القاهرة من خلال تطبيع العلاقات أو على الأقل منع القاهرة من الانضمام إلى تحالفات إقليمية ضد إيران[14]. تحرص دول الخليج على استمالة مصر في سياق خصومتها الدائمة مع إيران؛ نظراً لما تتمتع به من ثقل إقليمي، من شأنه أن يُحدث فارقاً إذا ما اتحدت الرؤية المصرية الخليجية تجاه الملف الإيراني. وفي المقابل، فإن من مصلحة إيران أن يظل الموقف المصري على مسافة من نظيره الخليجي تجاهها. لذلك قد يكون أحد دوافع طهران من التقارب مع القاهرة في الوقت الحالي هو استغلال عودة العلاقات الإيرانية السعودية، لتمتين العلاقات مع القاهرة. هذا التقدم المزمع في العلاقات بين مصر وإيران قد يساعد الأخيرة في الحفاظ على الأولى بعيدة عن الاصطفاف مع الخليج، ويساهم في تحييد دور مصر في الخلاف الخليجي الإيراني، الأمر الذي يخفف الضغوط على السياسات والتحركات الإيرانية في المنطقة. وبشكل مماثل، تسعى إيران، في سياق التوتر الذي يجمعها بإسرائيل، إلى تحييد مصر. ففي الآونة الأخيرة، تصاعدت حدة التوترات بين إيران وإسرائيل وهدد الطرفان أكثر من مرة بشن ضربة عسكرية ضد الآخر. وفي ظل هذا التوتر، الذي قد يصل في المستقبل القريب إلى درجة ما من الصدام العسكري، فإن من مصلحة طهران تحييد النظام المصري[15].

ثالثاً، تسعى طهران إلى كسر الحصار الدولي المفروض عليها والحصول على مكاسب اقتصادية خاصة في محيطها الإقليمي، في الوقت الذي يعاني فيه اقتصادها بسبب العقوبات الغربية. وفي حال نجاح طهران في تطوير علاقاتها مع القاهرة، ستتمتع إيران بمزايا نسبية، نظراً للمكانة

14 .علي نجات، «أسباب الإطاحة بمحمد مرسي وتداعياتها الإقليمية»، (دلايل سرنگونى محمد مرسى و پيامدهاى منطقه‌اى آن) ، فصلية دراسات الشرق الأوسط، رقم 81، خريف 2015، ص 132.

15. «تطور العلاقات المصرية الإيرانية.. السياق الإقليمي والدوافع والسيناريوهات»، المسار، 1 يوليو 2023، على الرابط: https://almasarstudies.com/egypt-iran-relations/

الإقليمية التي تتمتع بها مصر، ووزنها في محيطها العربي، مما يتيح فرصة جيدة لإيران لإفشال سياسة عزلها دولياً وحشد العداء لها خاصة بين الدول العربية، من خلال تحسين صورتها الذهنية لدى العديد من الأطراف العربية.

وأما السبب الرابع وراء حافز طهران لاستئناف العلاقات مع القاهرة هو مواكبة مسار المصالحات في المنطقة. فبعد التطورات الأخيرة في المنطقة، وقيام الإمارات والبحرين بالتطبيع مع إسرائيل، وكذلك تطوير تركيا لعلاقاتها مع السعودية والإمارات وإسرائيل ومحاولاتها المستمرة والحثيثة لإنجاز ذاك المسار مع مصر وسوريا، وكذلك التقدم الذي شهده ملف التطبيع بين أذربيجان وتركيا من جانب ومع أرمينيا من جانب آخر، وهي دول حدودية مع إيران، كل ذلك جعل إيران تشعر بعزلة وحاجتها كذلك إلى تطوير علاقاتها مع دول المنطقة، وهو ما جعلها تنفتح على التقارب مع مصر. على الجانب الآخر، إن مسارعة تركيا لإنجاز ملف تطوير علاقاتها مع العديد من دول المنطقة ومنها السعودية والإمارات وإسرائيل ومصر، وحتى يزيد من الرغبة الإيرانية بأن لا تكون وحيدة ومنبوذة في المنطقة وألا تعطي فرصة لإحراز تركيا تقدماً دبلوماسياً إقليمياً في الصراع حول النفوذ الإقليمي، لذا، قد ترى إيران في عودة علاقاتها مع القاهرة إعادة لتوازن النفوذ في المنطقة بينها وبين تركيا[16].

ومن ناحية أخرى، حفزت بعض العوامل والمتغيرات مصر على تحسين العلاقات مع إيران. أولاً: جهود مصر لاستعادة دورها الإقليمي، حيث تحرص مصر على استعادة ما فقدته من نفوذ إقليمي وذلك من خلال فتح علاقات مع جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة، ومواكبة التحالفات والمصالحات التي تجري في محيطها الإقليمي، وعدم الوقوع في فلك الابتزاز الخليجي، الذي دفع بمصر لتكون أحد أضلاع محور الحصار على قطر ثم تجاهلها في المصالحة. وتستخدم بعض الدول الخليجية سلاح المال لتطويع السياسات المصرية لمصالحه المنفردة، بالإضافة إلى التحركات الخليجية التي تقوض من دور مصر في المنطقة، كالدعم الإماراتي الواضح للنظام الإثيوبي، رغم تعنته في مواقفه من المصالح المصرية وعلى رأسها أزمة سد النهضة. هذا فضلاً عن تطبيع الإمارات مع إسرائيل مما يجعلها تشارك مصر في دور ظلت تحتكره لعشرات السنوات باعتبارها الوسيط الفاعل في العلاقات العربية الإسرائيلية. أما في حال تقاربت مصر مع إيران، فإن ذلك يعيد شيئاً من فعالية الدبلوماسية المصرية. ثانياً: التطورات التي جرت في مسار علاقات إيران مع دول الخليج، وخاصة حليفتي مصر

16. المصدر السابق.

الرئيستين، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ثالثاً: اهتمام مصر بتعزيز العلاقات مع العراق ولبنان وسوريا، والحصول على دعم إيران لضمان أمن شركات الاستثمار المصرية في العراق. رابعاً: اهتمام مصر بأمن الملاحة في ظل التهديد المتواصل على أمن الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، لما لذلك من تأثير كبير على حركة الملاحة في قناة السويس. خامساً: رغبة مصر في الحفاظ على الهدوء في غزة في ضوء ارتباط طهران بعلاقات وثيقة مع العديد من الفصائل في قطاع غزة ومنها حركتي حماس والجهاد وغيرهما. سادساً: التغير الذي لحق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لجهة تراجع اهتمامها بها لمصلحة التركيز على منطقة المحيط الهادي في مواجهة الصين التي تعتبرها الخطر والتهديد الرئيس على قيادتها العالمية. سابعاً: حرب أوكرانيا وما أدت إليه من استقطاب دولي وإقليمي[17]. وأما الحافز الثامن للقاهرة لاستئناف العلاقات مع طهران هو الأهمية الاقتصادية لإيران بالنسبة لمصر. تمثل إيران ثقلاً اقتصادياً إقليمياً سواء بعضويتها في منظمة أوبك، ومساهمتها الفاعلة في إنتاج العديد من المنتجات الهامة، كما تعد سوقاً كبيراً ممكناً للمنتجات المصرية. وفي ظل وقوع مصر تحت أزمة دولارية خانقة، فإنها تأمل في فتح أسواق جديدة لمنتجاتها. وعلى الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إيران ومصر، فإن التبادل التجاري بين البلدين لم يتوقف، وإن لم يكن بمعدلات كبيرة، حيث لم تتجاوز قيمة التبادل التجاري بينهما (100) مليون دولار. وخلال الأعوام الماضية، استطاعت بعض المنتجات المصرية تعزيز دخول بضائعها إلى الأسواق الإيرانية، أبرزها المنتجات الغذائية، والأدوية، ومستلزمات البناء، والمواد الكيماوية، والصناعات المعدنية، والهندسية. كما انفتحت مصر على السياحة الإيرانية بعد سنوات من التجميد والتوترات، وفي آذار/ مارس من العام الجاري، أوضح مسؤولون في وزارة السياحة المصرية أن القاهرة ستسمح قريباً للإيرانيين الوافدين ضمن مجموعات سياحية بالحصول على تأشيرات عند الوصول إلى جنوب سيناء، تمهيداً لإمكانية السماح لهم بزيارة أماكن أخرى في البلاد.

17 . شحاتة العربي، المصدر السابق.

معوقات عودة العلاقات الإيرانية المصرية

في العقد الماضي، أعربت إيران مراراً وتكراراً عن اهتمامها بتوسيع العلاقات مع مصر وحاولت تحريك المياه الراكدة بين البلدين وإرسال إشارات إيجابية إلى القاهرة تماشياً مع تنفيذ سياسة تطوير العلاقات مع دول المنطقة، لكن هذه الإشارات لم تصل بعد إلى نتيجة واضحة في مجال توسيع العلاقات السياسية بين البلدين بالكامل وارتقائها إلى التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات، فلا تزال العلاقات بين البلدين على مستوى مكتب رعاية المصالح. في الواقع، هناك العديد من العوامل والمتغيرات على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية أدت إلى تعقيد وإعاقة تطبيع العلاقات الإيرانية المصرية في العقود الأربعة الماضية.

المتغيرات المحلية

يعود أحد التحديات والعقبات الرئيسة أمام تحسين العلاقات الإيرانية المصرية إلى الأسباب والقضايا الداخلية الخاصة بالبلدين. ومن العوامل الداخلية التي تؤثر على العلاقات الإيرانية المصرية هو تصور وإدراك النخب السياسية في البلدين تجاه بعضها البعض. فبعض هذه الأسباب لها علاقة بخصوصية النظام السياسي الحاكم في إيران من منظور تقييم النظام المصري، وبعضها الآخر يتعلق بالإدراك المصري للنظام الإيراني كمصدر تهديد للأمن والمصالح الوطنية المصرية. وفي هذا الصدد، يعتقد مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، محمد السعيد إدريس، «إن النظام الإسلامي في إيران يمثل إشكاليتين خطيرتين، فهو أولاً نظام إسلامي، ويجعل الإسلام أحد ركيزتين أساسيتين في توجهات سياساته الخارجية. فالحكم في إيران يقوم على ركيزتي الإسلام والمصالح الوطنية الإيرانية، ولذلك، فإنه إلى جانب الالتزام بما تمليه هذه المصالح الوطنية الإيرانية من توجهات لصانع القرار السياسي، فإن عملية صنع قرار السياسة الخارجية في إيران تلتزم أيضا بالتوجهات الإسلامية للنظام. وثانياً، نظام الحكم في إيران، ليس فقط نظاماً إسلامياً بل هو أيضاً نظام إسلامي شيعي، أي أنه نظام إسلامي مذهبي، وينص على ذلك في دستور الدولة، كما ينص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون ملتزماً بالمذهب الرسمي للدولة أي المذهب الشيعي الاثني عشري»[18].

18. محمد السعيد إدريس، «العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك»، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أغسطس 2011، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118883320356689.html

في الحقيقة، تعد قضية التمدد الشيعي أحد القضايا الخلافية التي ساهمت في إعاقة تطوير العلاقات بين البلدين في العقود الأربعة الماضية. كما تشير اتجاهات الخطاب الصحفي المصري من 2008 إلى 2013 أن قضية التمدد الشيعي أهم القضايا الخلافية التي ساهمت في إعاقة تطوير العلاقات الإيرانية المصرية[19]. فبعد فتح مصر الباب أمام السيّاح الإيرانيين عام 2013، ظهر نقاش في الشارع المصري. فبينما رأى البعض أن هذه الخطوة ستشكّل مدخلاً لنشر المذهب الشيعي وتصدير الثورة الإيرانية، قلّل البعض الآخر من هذه المخاوف، مؤكداً على المردود الاقتصادي للبلاد. وفي أعقاب وصول أول الأفواج الإيرانية، والذي ضم نحو (30) سائحاً، إلى محافظتي الأقصر وأسوان في جنوب مصر في نيسان/ أبريل 2013، تباينت الآراء بين الترحيب والرفض التام لاستقبال الإيرانيين في مصر. وقد صدر بيان عن حزب الأصالة السلفي أعلن فيه استنكاره ورفضه لوصول الفوج السياحي الإيراني إلى أسوان. ووصف الحزب اتفاقية التعاون السياحي مع إيران بأنها «ستار لتغطية مشروع إيران الصفوي الإقليمي العنصري لنشر المذهب الشيعي في المنطقة»[20]. وعلى أي حال، لم تتغير الادعاءات أو الاتهامات لإيران بمحاولة تشييع أهل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي. لذلك قد تبدل موقف الحكومة المصرية تجاه السياحة الإيرانية عقب الانقلاب العسكري، حيث أعلن وزير السياحة في أغسطس/آب 2013 عن تجميد استقدام السياح الإيرانيين للقاهرة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي، وكذلك مراعاة لبعض الفصائل السياسية التي تتحفظ على مجيء السياح الإيرانيين[21].

ومن ناحية أخرى، ترى بعض الأحزاب والجماعات المؤثرة في إيران أن إقامة علاقات سياسية مع مصر تتعارض مع رؤيتها وستكون لها تحديات بالنسبة لإيران. تثار هذه القضية في إيران بأن تعزيز العلاقات بين إيران ومصر يمكن أن يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة لأنه يمكن أن يقرب سياسات إيران الإقليمية من سياسات دولة عربية محافظة اعترفت بإسرائيل. بمعنى آخر، بما أن تقارب العلاقات بين الدول العربية وإيران يؤدي إلى تكافؤ مصالح إيران والعرب، يمكن أن يؤدي في النهاية إلى مصلحة الولايات المتحدة والحفاظ على مصالحها في المنطقة. وهذا الوضع يدفع

19. هالة أحمد الحسيني، «اتجاهات الخطاب الصحفي نحو العلاقات المصرية الإيرانية في الفترة من ديسمبر 2008 حتى عام 2013»، مجلة بحوث الإعلام وعلوم الاتصال، يناير 2019، ص 2.

20. حسن صعب، «عقدة العلاقات المصرية الإيرانية من مرسي إلى السيسي»، المعهد المصري للدراسات، 1 سبتمبر، 2021، على الرابط: https://2u.pw/ECKCww

21. عبد الحافظ الصاوي، «دلالات موقف مصر من السياحة الإيرانية والإسرائيلية»، الجزيرة نت، 11 نوفمبر 2013، على الرابط: https://2u.pw/99t7me

طهران إلى تعديل سياساتها غير المرنة تجاه إسرائيل ويجبرها على تبني سياسات أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بتل أبيب[22].

أما العامل الداخلي الثاني المؤثر الذي شكّل عقبة رئيسة أمام استئناف العلاقات السياسية بين إيران ومصر خلال العقود الأربعة الماضية هو تعدد مراكز صُنع القرار بين البلدين وتضارب وجهات النظر بينهما. ومن بدهيات العمل السياسي تباين وجهات النظر داخل مؤسسات صُنع القرار، وبديهيّ أيضاً أن كلّ مؤسسة تعمل وفق معطياتها وقواعدها المعلوماتية وأهدافها الاستراتيجية، فالأجهزة الأمنية تنظر من رؤية الحفاظ على النسيج الوطني، لكن الجهاز الدبلوماسي غالباً ما ينظر من رؤية فتح قنوات الحوار والتواصل لإيجاد حلول وسط بين الأطراف المتصارعة. وقد صاحبت السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية العديد من التحديات التي تركت آثاراً سلبية ليس فقط على علاقات إيران مع مصر، بل على علاقات إيران مع دول أخرى في العالم. لم يؤدِ ظهور مراكز صُنع القرار المختلفة إلى جعل السياسة الخارجية الإيرانية غير فعالة وأنتج بيانات متضاربة فحسب، بل تسبب أيضاً في حدوث ارتباك وعدم يقين للبلدان الأخرى من خلال إرسال رسائل متضاربة. فواجهت الآراء المتضاربة للمسؤولين الإيرانيين حول السياسة الخارجية، والتي سببها تعدد مراكز صُنع القرار، البلاد مع العديد من المشكلات. فمن جهة، يُعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة أن الحكومة قررت إقامة علاقات رسمية مع مصر، لكن في اليوم التالي، تُعارض بعض المؤسسات هذا القرار. وبعد أن أعلن مجلس بلدية طهران أنه من أجل إقامة علاقات سياسية مع مصر، قرر تغيير اسم شارع خالد الإسلامبولي، وهو أحد معوقات إقامة العلاقات على الصعيد المحلي، لكن هذا القرار قوبل بمعارضة مجموعة أخرى.[23] وفي عام 2004، عقدت اجتماعات بين إيران ومصر نتج عنها اتفاق لتطبيع العلاقات بين البلدين، ولكن هذا الاتفاق لم يتم التوصل إليه بسبب معارضة صُناع القرار في القاهرة وطهران[24].

22 . حميد هاشمي، «استئناف العلاقات بين إيران ومصر؛ المخاطر والفرص»، (ازسرگيرى روابط ايران ومصر؛ آسيبها وفرصتها)، مجلة پكاه حوزة، رقم 227، مارس 2008.

23. أصغر جعفري، إيران ومصر؛ التحديات والفرص، (إيران ومصر؛ چالشها وفرصتها) ، طهران: حدود الفكر للنشر، 2008، ص 114.

24. Seyed Hossein Mousavian, and Yassin El-Ayouty, "Egyptian-Iranian détente a boon for the region and beyond", 1 March 2017, available at: https://asiatimes.com/2017/03/egyptian-iranian-detente-boon-region-beyond.

فبالإضافة إلى إيران، شكّل تباين وجهات النظر داخل مؤسسات صُنع القرار في مصر منذ رئاسة حسني مبارك، عقبة رئيسة في إقامة العلاقات السياسية بين القاهرة وطهران. في الوقت الذي كان لدى وزارة الخارجية المصرية نظرة إيجابية تجاه إيران، كانت النظرة من بعض الأجهزة السيادية المصرية كالمخابرات العامة والحربية وجهاز أمن الدولة نظرة تشكيكية في نموذج الدولة الإيراني ما بعد الثورة الإسلامية. ويذكر عمرو موسى أن العلاقة مع إيران وتركيا كانت محور أحاديث طويلة بينه وبين الرئيس مبارك، وقت أن كان وزيراً للخارجية. وكان يعرض عليه مقترحات للتعامل معهما، وكان يرى أنه لا ينبغي أن يوصد كل الأبواب مع إيران، «ويجب أن نتحدث مع قادتها في القضايا التي تمثل حساسيات لدينا، لا سيما فيما يتعلق بأمن أشقائنا في الخليج ومسألة الجزر، وإطلاق اسم خالد الإسلامبولي، على واحد من شوارع طهران.» لكن الرئيس مبارك لم يقبل فتح قنوات تواصل مع إيران، وفي أكثر من مرة يفكر بصوت عالٍ: «افترض أننا فتحنا علاقات مع إيران، فماذا سنستفيد؟ لن نستفيد شيئاً سوى غضب إخواننا في السعودية والإمارات والكويت، وكذلك الأمريكان، دعك من هذا الموضوع»[25]. وعمل عمرو موسى على إقناع مبارك أنه لن يفرط قيد أنملة في حق العرب، إذا ما فتح قنوات تواصل مع الإيرانيين، لكن مبارك رفض وأغلق الباب تماماً. ويبدو جليّاً أن القرار النهائي كان لمؤسسة الرئاسة المصرية وليس لوزارة الخارجية. وحتى الآن، ما يجعل الحركة بطيئة من الجانب المصري بشأن مسار عودة العلاقات بين البلدين، هو تباين الرؤى داخل الدوائر الأمنية.

المتغيرات الإقليمية

على المستوى الإقليمي، تلعب عدة معوقات ومتغيرات دوراً مهماً في منع استئناف العلاقات السياسية بين إيران ومصر. وفي غضون ذلك، يمكن القول: إن الموقف المصري من إيران تأثر كثيراً بسبب تباعد أو تناقض الرؤى بين البلدين في العديد من الملفات، أبرزها الملف الفلسطيني، ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي. فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات عقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، فإن تفاقم تناقض سياسات مصر وإيران حول قضية فلسطين كان أبرز عقبة أمام تطور العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس حسني مبارك.

25. عمرو موسى، كتابيه، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2017، ص 502 – 504.

فقد تحولت مصر في عهد مبارك إلى دولة مسؤولة عن ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً، واعتبرت أن أي تقدم في هذه التسوية يعد دليلاً على جدارة خيار السلام المصري، وأي تعثر فيها تشكيك غير مقبول لهذا الخيار، في حين أن إيران رفضت مبكراً معاهدة السلام، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية. ولذلك لعب تناقض رؤى البلدين في منهج إدارة أو حل الصراع العربي الإسرائيلي دوراً أساسياً في تفاقم توتر العلاقات بينهما، في ظل شيوع حالة من الحساسية لدى النظام المصري إزاء أي دعم إيراني للمقاومة أو أي إدانة إيرانية لعملية السلام وأطرافها، حيث كان ينظر مصريا إلى هذه الأدوار الإيرانية باعتبارها محاولات لتعرية مصداقية الخيار المصري، ومحاولة لدعم ثقافة المقاومة على حساب ثقافة السلام التي انحازت لها القاهرة طيلة سنوات حكم الرئيس حسني مبارك[26].

في الواقع، تعتبر القضية الفلسطينية أحد العوامل المؤثرة في العلاقة بين مصر وإيران، وستبقى عاملاً أساسيّاً من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وإن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، حيث إن موقف إيران من دعم المقاومة الفلسطينية هو الأساس، بينما نجد أن الموقف الرسمي في عهد السيسي يرى أن الفصائل المقاومة، وعلى رأسها حماس خطر على الأمن القومي المصري، على خلاف ما كان عليه الوضع في عهد محمد مرسي[27].

بالإضافة إلى القضية الفلسطينية، فإن إحدى معوقات تحسين العلاقات المصرية الإيرانية، على المستوى الإقليمي هي قضية أمن الخليج بالنسبة للقاهرة. تدعو القاهرة، طهران، دائماً للتوقف عن التدخل في الشأن الداخلي للدول العربية، وتركز على وجه الخصوص على «أمن الخليج». فقد ظلت مسألة أمن الخليج بالنسبة إلى مصر من النقاط المهمّة، ذلك أنّه بعد توطيد العلاقات المصرية الخليجية في عهد حسني مبارك، أدركت مصر أن الخليج هو أمن قومي لمصر، وأدركت دول الخليج أن مصر أمن قومي خليجي، فكلاهما عمق للآخر[28]. وفي سياق الأمن الخليجي وخطورته بالنسبة إلى مصر، يقول عمرو موسى: «لا يمكن إغفال قضية أمن الخليج وحساسيات دول مجلس التعاون الخليجي التي تربطها بمصر علاقات استراتيجية وروابط خاصة، إزاء الجار الفارسي الذي يجب أن يعتبر نفسه صاحب النفوذ الحصري في هذه المنطقة، ذات الأغلبية العربية، ولذلك بات أمن الخليج

26. محمد السعيد إدريس، المصدر السابق.

27. جمال نصار، «تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النووي»، المصدر السابق.

28. محمد الصياد، «قراءة في نظرة الدبلوماسية المصرية تجاه إيران من خلال مذكرات عمرو موسى»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 29 نوفمبر 2017، على الرابط: https://rasanah-iiis.org/?p=9869

ودعم استقرار دوله من المحدّدات المهمّة والرئيسة التي تحكم الحركة المصرية في التعاطي مع إيران»[29].

في الحقيقة، إن أمن الخليج بالنسبة لمصر أمر هام ومن أولويات السياسة الخارجية المصرية وذلك مع تغير الحكام المصريين، فأمن الخليج بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية من أولوياتها وثوابتها. فالرئيس المصري السابق محمد مرسي أكد على أن «أمن الخليج خط أحمر بالنسبة لمصر»[30]. وأكد أيضاً على أن «أمن الخليج مسؤولية قومية، ومع نهوض مصر بقوة سيقف العرب جميعاً صفاً واحداً لحماية أمنهم القومي العربي»[31]. كذلك أكد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي على أن «أمن منطقة الخليج خط أحمر وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري»[32]. وقبيل وصوله إلى سدّة الرئاسة، تطرّق السيسي للحديث عن أمن منطقة الخليج، مشيراً إلى أن «أمن مصر لا ينفصل عن أمن الخليج»، مؤكداً أن المخاطر تتراجع ولكن التحديات كبيرة أمنياً. وفي الإطار عينه، قال السيسي، في حوار مع قناة «فرانس24» في عام 2017، أن «علاقتنا مقطوعة مع إيران منذ قرابة (40) عاماً، ونسعى لتخفيف التوتر الموجود وضمان أمن أشقّائنا في الخليج، مؤكداً أننا مع دول الخليج في حفظ أمنها واستقرارها، ومصر هي جزء من الأمن القومي العربي الذي يشمل أمن واستقرار دول الخليج، مشدّداً على أن مصر تدعم أي إجراءات تضمن استقرار دول الخليج.» كما اعتبر وزير الخارجية المصري، سامح شكري، في تصريحات بمحافل مختلفة، أن «الابتعاد عن سياسات الهيمنة أو التأثير بالوكالة من قبل إيران، سياسات ضرورية على طهران أن تتخذها، حتى تكون هناك مجالات للاتصالات أو إقامة علاقات»[33]. وبالتالي، كان لقضية أمن الخليج تأثير ملموس ورئيس على العلاقات المصرية الإيرانية.

وقد أثرت أزمة الجزر الثلاث بين إيران ودولة الإمارات خاصة منذ 1992 سلباً على العلاقات الإيرانية المصرية، حيث تدعم مصر وباقي الدول العربية الحق الإماراتي في هذه الجزر،

29. محمد الصياد، المصدر السابق.

30. «مرسي: أمن الخليج خط أحمر»، البيان، 11 يوليو 2012، على الرابط:
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2012-07-11-1.1686512

31. «مرسي: أمن الخليج مسؤولية قومية»، الوطن، 30 ديسمبر 2012، على الرابط:
https://alwatannews.net/article/412162/

32. «السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج»، العربية، 21 مايو 2014، على الرابط:
https://2u.pw/BNV1r

33. محمد نبيل حلمي، «مغازلة إيرانية جديدة للقاهرة أملًا بالتقدم بالعلاقات»، صحيفة الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2021، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/3253731/

كما أدى إصدار إعلان دمشق 2+6 (يضم دول مجلس التعاون بالإضافة لمصر وسوريا) في عام 1995 يندد بما يُسمى «الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث» ويدعو إيران لإعادة هذه الجزر لدولة الإمارات العربية، وهذا أثر سلباً على العلاقات بين مصر وإيران. وفي عام 2008، أعلنت مصر دعمها لموقف الإمارات من الجزر الثلاث، وأيدت القاهرة حق الإمارات في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية واتباع جميع الخطوات القانونية، بما فيها اللجوء إلى مجلس الأمن وإعادة طرح القضية من فترة لأخرى، لإثبات أحقيتها في الجزر الثلاث[34]. عموماً، فإن قضية الجزر الثلاث تشكل عقبة حقيقية أمام تحسين العلاقات المصرية الإيرانية، خاصة وأن دعم القاهرة للإمارات، والذي يتجلى في بيان جامعة الدول العربية، كان عاملاً في تصعيد التوتر بين طهران والقاهرة في السنوات الماضية.

إضافة إلى ذلك، فإن قضية تمدد النفوذ الإيراني في عدد من الدول العربية تشكل عقبة أخرى أمام تطبيع العلاقات بين إيران ومصر على المستوى الإقليمي[35]. فعلى الرغم من أن قضية دعم مصر للعراق في الحرب مع إيران كانت إحدى العقبات الرئيسة أمام تطبيع العلاقات بين إيران ومصر حتى أوائل التسعينيات، ولكن بعد غزو العراق عام 2003 من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، أصبحت قضية العراق من جديد عاملاً من عوامل الخلاف بين طهران والقاهرة. بعبارة أخرى، يُعد الملف العراقي أحد القضايا الشائكة أمام تطوير العلاقات المصرية الإيرانية وذلك بعد الحرب على العراق عام 2003، حيث بدأ تخوف مصر من تزايد الحضور الإيراني على الساحة العراقية. لذلك اشترطت مصر قبل التفكير في تطبيع العلاقة بينها وبين إيران أن تثبت طهران حسن نواياها وجديتها بالعمل لإعادة الأمن والاستقرار إلى العراق، واعتبرت ذلك شرطاً لا بد من تحقيقه قبل التفكير في إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين[36]. ورغم أن سياسة نظام السيسي في سوريا متوافقة مع سياسة إيران، وكلا البلدين يعارضان التدخل الخارجي لتغيير النظام السوري، ويدعمون بشار الأسد، إلا أن القاهرة تعتبر الحرب السورية قضية عربية وتعارض سياسات طهران في دمشق

34. «مصر تدعم حق الإمارات في الجزر الثلاث»، الجريدة، 8 مايو 2008، على الرابط:
https://www.aljarida.com/articles/1461694229826872200

35. Mohamed Maher, "Understanding Egypt's Limited Involvement in the Campaign Against Iran", Mars 21, 2019, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/understanding-egypts-limited-involvement-campaign-against-iran.

36. محمد عبد العاطي، «العلاقات المصرية الإيرانية.. رؤى مختلفة ومواقف متباينة»، الجزيرة نت،14 فبراير 2007، على الرابط:
https://2u.pw/thODKd

وتعتبرها تدخلاً في الشؤون الداخلية لبلد عربي[37]. على سبيل المثال، قال المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية، السفير أحمد أبو زيد، في البيان الأخير الصادر في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، «إن مصر تتابع بقلق شديد ما تشهده الدولتان العربيتان الشقيقتان العراق وسوريا على مدار الأيام الماضية من اعتداءات من جانب إيران وتركيا تنتهك سيادة كل دولة على أراضيها»[38].

وبدون شك أن التقارب الكامل بين القاهرة وطهران من دون الضوء الأخضر الخليجي سيكون له تأثير سلبي على العلاقات المصرية الخليجية، وهو ما لا يستطيع السيسي الاستغناء عنه في الفترة الحالية، بالنظر إلى الوضع الاقتصادي المتردي لمصر[39]. وقد جعلت المشكلات الاقتصادية مصر بطريقة غير قادرة على تبني سياسة خارجية مستقلة[40]. إذ اتخذت الديون المصرية منعطفاً جديداً، بعدما تجاوز الدين الخارجي مستوى (158) مليار دولار. حيث أصبحت مصر في المركز الخامس على قائمة الدول المعرضة للتخلف عن سداد ديونها، وذلك بعد السلفادور، وغانا، وتونس، وباكستان[41]. وفي هذا الصدد، كشفت بعض المصادر عن أن كلا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قدمتا إلى مصر، خلال شهر أيار/مايو 2022، ما مجموعه أربع مليارات دولار كمساعدات عاجلة نتيجة الوضع الاقتصادي المتأزم[42].

عموماً، تدرك مصر أن اصطفافاً كاملاً مع إيران يعني خسارة مالية هائلة. فدول الخليج لا تزال تملك استثمارات بمليارات الدولارات في مصر، حيث تتصدر المملكة العربية السعودية

37. علي نجات، الأزمة السورية: الجذور والأبعاد والعواقب، (بحران سوريه: ريشهها، ابعاد وپيامدها) طهران: معهد أنديشه‌سازان نور للدراسات، 2022، ص 39.

38. «مصر تتابع الاعتداءات على سوريا والعراق بقلق شديد»، الشرق الأوسط،23 نوفمبر 2022، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/4004256/

39. Bahauddin Foizee, "Why Egypt Cannot Afford Warmer Relations with Iran", The International Policy Digest, DEC 2, 2018, available at: https://intpolicydigest.org/why-egypt-cannot-afford-warmer-relations-with-iran/

40. Meringolo Azzurra, "from Morsi to Al Sisi: Foreign Policy at the Service of Domestic Policy", Instituto Affari Internazionali (IAI), March 2015, available at: https://www.iai.it/sites/default/files/inegypt_08.pdf.

41. «هل تخطت الديون المصرية حدودًا اقتصادية خطرة؟»، الجزيرة نت، 20 أغسطس 2022، على الرابط: https://2u.pw/uFqZUz

42. «زيارة بن سلمان إلى مصر: المساعدات وترتيب لوضع إقليمي جديد»، العربي الجديد، 21 يونيو 2022، على الرابط: https://2u.pw/dRK2j5

قائمة الدول الخليجية الأكثر استحواذاً على السوق المصري، بإجمالي استثمارات بلغت (5) مليار دولار موزعة على (5300) مشروع لتكون بذلك أكبر استثمار عربي في مصر[43]. وتحتل دولة الإمارات في المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات الأجنبية في مصر بإجمالي يبلغ (20) مليار دولار وسط توقعات بارتفاع هذا الرقم ليصل إلى (35) مليار دولار خلال السنوات الخمسة القادمة[44]. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الملايين من المغتربين المصريين في دول الخليج، حيث يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على تحويلاتهم المالية للحصول على العملة الأمريكية الضرورية من أجل تعزيز احتياطي مصر من العملة الصعبة[45].

إلا أن أهم العوامل والعقبات الرئيسة التي تواجه تطبيع العلاقات بين إيران ومصر على المستوى الإقليمي هو نوع العلاقات مع إسرائيل. فقد قطعت العلاقات بين إيران ومصر مرتين، الأولى عام (1960) والثانية عام (1979)، وكلا المرتين بسبب تطبيع العلاقات مع إسرائيل. بعبارة أخرى، تمثل إسرائيل محدداً أساسياً من محددات العلاقات المصرية الإيرانية، ربما يفوق غيره من المحددات الأخرى، وذلك في ظل التوترات الشديدة بين إيران وإسرائيل والتي يمكن أن تقود إلى مواجهة عسكرية في أي وقت. وهذا يجعل القاهرة مترددة في اتخاذ خطوات جادة تجاه علاقاتها مع طهران، لسببين: أولهما لضمان عدم التأثير على التطور في العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد أن استضافت شرم الشيخ اللقاء الثلاثي بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الإماراتي، إلى جانب اجتماع النقب الذي ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة إسرائيل والمغرب ومصر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وثانيهما؛ لتفادي الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها في حال أي صدام عسكري بين تل أبيب وطهران[46].

43 . «53 مليار دولار حجم الاستثمارات السعودية في مصر»، الخليج أونلاين، 22 يونيو 2022، على الرابط: http://khaleej.online/Bmq34v

44. «مسؤول إماراتي: استثماراتنا بمصر 20 مليار دولار. وستصل لـ 35 خلال 5 سنوات»، الخليج الجديد، 23 أكتوبر 2022، على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/280373/

45. Haisam Hassanein, "What an Egyptian-Iranian Thaw Would Mean for U.S. Foreign Policy in the Region", Mar 4, 2017, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-egyptian-iranian-thaw-would-mean-us-foreign-policy-region

46 . شحاتة العربي، المصدر السابق.

في الواقع، تلعب درجة التقارب أو التباعد بين القاهرة وتل أبيب عاملاً مهماً في مستوى العلاقات بين طهران والقاهرة. حيث تتعارض رغبة مصر في توسيع العلاقات السياسية والأمنية مع إسرائيل مع أمن مصالح إيران. ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز علاقات مصر مع إيران يتعارض مع أمن إسرائيل ومصالحها. لذلك، فإن عامل إسرائيل والدور الذي تلعبه إسرائيل في السياسة الخارجية المصرية يتسبب في عدم تحسن مستوى العلاقات بين طهران والقاهرة. ومن الدوافع الرئيسة لحماسة الإيرانيين لاستعادة العلاقات مع مصر، بعد سقوط حكم حسني مبارك، كانت المواقف التي أعلن عنها الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد تسلّمه الحكم، حول إمكانية إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، التي ترفضها إيران بشدّة. فقد دعا مرسي «إن سياسة مصر مع إسرائيل ستكون سياسة نديّة لأن بلاده ليست أقل من إسرائيل.» وأضاف «إن مصر ستقوم بالنظر في اتفاقية السلام عن طريق المؤسسات والحكومة، مؤكداً أنه لن يتخذ قرارات منفردة في هذا الموضوع»[47]. لكن علاقات مصر وإسرائيل بعد وصول السيسي إلى سدة الحكم، وصلت إلى مستوى تاريخي وظهر ذلك من خلال شواهد أخيرة أهمها الزيارة التاريخية لوزير الخارجية المصري سامح شكري لإسرائيل، وإعادة السفير المصري لإسرائيل المجمدة منذ 2012، وإعادة افتتاح السفارة الإسرائيلية في القاهرة التي كانت مغلقة لأربع سنوات[48]. كما سمحت تل أبيب للقاهرة بزيادة عدد قواتها العسكرية في سيناء، بعكس ما نصّ عليه اتفاق السلام بينهما في كامب ديفيد؛ إضافة إلى تنسيق جهودهما ضد حركة حماس في قطاع غزة، حيث تعملان معاً ضد الأنفاق على حدود غزة وسيناء[49]. وقد تجلّى تعاون مصر بشرائها الغاز الإسرائيلي بكميّات كبيرة. كما قام رئيس وزراء إسرائيل السابق، نفتالي بينيت، بزيارة مصر مرتين خلال ستة أشهر والتقى بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. لذلك يمكن القول: وصلت العلاقات بين تل أبيب والقاهرة في ظل نظام عبد الفتاح السيسي إلى مستوى تاريخي، لدرجة شركاء استراتيجيين[50]. ومن أهم استراتيجيات نظام عبد الفتاح السيسي، الحفاظ على العلاقات مع

47. «مرسي يدعو إلى استعادة العلاقات مع إيران ومراجعة اتفاق السلام مع إسرائيل»، الحرة، 25 يونيو 2012، على الرابط: https://2u.pw/pXNU6G

48. Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S Relations", Congressional Research Service, July 13, 2022, available at: https://crsreports.congress.gov.

49. Abdel Monem Said Aly, "Post-Revolution Egyptian Foreign Policy", Crown Center for Middle East Studies, No. 86, November 2014, P.6.

50. ברק רביד., , «בפעם השנייה בחצי שנה: בנט מתכנן לבקר במצרים ולהיפגש עם הנשיא א-סיסי", https://news.walla.co.il/item/3495316, 19 במרץ 2022, בקישור

إسرائيل وتعزيزها[51]. لذا لن تتفرج إسرائيل أبداً على تعزيز أي علاقة بين مصر وإيران، وأي تقارب بين مصر وإيران سينتج عنه معارضة سلطات تل أبيب.

المتغيرات الدولية

يظهر تاريخ العلاقات بين إيران ومصر أن النظام الدولي يلعب دوراً مهماً في نوع العلاقات بينهما. فعندما كان البلدان في معسكرين مختلفين، كانت العلاقات بين البلدين متوترة للغاية، تماماً مثل العلاقات بين البلدين في عهد محمد رضا بهلوي وجمال عبد الناصر، ولكن مع انضمام أنور السادات إلى المعسكر الأمريكي، تحسنت العلاقات بين القاهرة وطهران بشكل كبير. في الحقيقة، فإن إحدى معوقات تحسين العلاقات السياسية بين طهران والقاهرة هي معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية خفض التصعيد بين البلدين. فبعد إسرائيل، تمتلك مصر من أقدم وأقوى العلاقات وأكثرها استراتيجية في الشرق الأوسط مع أمريكا. وتتلقى مصر مقداراً كبيراً من المساعدات العسكرية الأمريكية منذ أصبحت أول دولة عربية تبرم معاهدة سلام مع إسرائيل في عام 1979. ففي السنوات (1980 إلى 1991)، قدمت الولايات المتحدة أكثر من (28) مليار دولار من المساعدات الخارجية لمصر وألغت (6.8) مليار دولار من ديون البلاد[52]. وتعد مصر ثاني متلقٍ للمساعدات الأمريكية ويتم تقديم (1.3) مليار دولار من المساعدات المالية العسكرية لهذا البلد سنوياً. ومع ذلك، فإن المساعدات المالية تستخدم دائماً كأداة لواشنطن للضغط على الحكومات المصرية. فعلى مدى السنوات الماضية، قامت الولايات المتحدة مراراً بقطع أو تجميد المساعدات المالية للقاهرة لأسباب مختلفة[53].

وهكذا أخذ العامل الدولي يفرض نفسه على توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إيران. فعلى سبيل المثال طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مصر عدم توسيع علاقاتها التجارية مع إيران في تشرين الأول/أكتوبر 2010 وبعد اتفاق إيران ومصر للرحلات الجوية المباشرة. وفي هذا الصدد، قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مارك تونر: «نطالب كل الدول، بما في ذلك مصر،

51. Hartwell David, "Sisi's reformed Foreign Policy could restore Egypt as major Regional Power", 4 June 2015, available at: mhttps://projects21.org/2015/06/04/sisis-reformed-foreign-policy-could-restore-egypt-as-major-regional-power/

52. ريتشارد نيكسون، اغتنام الفرصة، (فرصت را دريابيم)، ترجمة حسين نجاد، طهران: التصميم الجديد للنشر، 1999، ص 75.

53. علي نجات، «دلايل نگرانى عبد الفتاح السيسى از رياست‌جمهورى بايدن»، (أسباب تخوف عبد الفتاح السيسي من رئاسة بايدن)، راهبرد معاصر، 30 نوفمبر 2020، على الرابط: https://rahbordemoaser.ir/fa/news/68371/

بعدم توسيع علاقاتها التجارية مع إيران حتى تفي طهران بمسؤولياتها الدولية»[54]. إضافة إلى ذلك، أثارت زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للمشاركة في أعمال قمة منظمة التعاون الإسلامي بالقاهرة قلق الإدارة الأمريكية التي طلبت من السفيرة الأمريكية بالقاهرة، آن باترسون بشكل عاجل نقل رسالة إلى الرئيس محمد مرسي، لتوضيح الموقف المصري، وطلب تفسيرات واضحة له. لكن السفيرة الأمريكية التقت برئيس الوزراء هشام قنديل بعد تعثر لقاء الرئيس مرسي بسبب انشغاله بمؤتمر القمة الإسلامي. وأكدت السفيرة الأمريكية خلال اللقاء أن بلادها لن تسمح بوجود علاقات إستراتيجية مصرية مع إيران قد تهدد أمن المنطقة، وأن أمريكا ستتخذ إجراءات واضحة قد تؤثر على علاقتها مع مصر بشكل سلبي حال حدوث ذلك[55]. وأبلغت السفيرة الأمريكية في القاهرة، رئيس الوزراء المصري أن إيران خاضعة لعقوبات دولية أقرها مجلس الأمن. وهي تريد أن تنبه مصر إلى أنها إذا فتحت باب المعاملات الاقتصادية معها فإن ذلك قد يخضعها بدورها لتلك العقوبات، الأمر الذي من شأنه أن يعرضها إلى مزيد من الأزمات الاقتصادية التي قد تحملها بما لا تطيق. رسالة السفيرة الأمريكية فضلاً على أهمية مضمونها، فإنها تسلط الضوء على الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في صياغة الموقف المصري إزاء إيران[56].

وقد اعترف سفير مصر السابق في واشنطن نبيل فهمي بممارسة الولايات المتحدة ضغوطاً على مصر في علاقاتها مع إيران وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضاً مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي[57].

وفي نفس السياق، كانت وجهة نظر محمد حسنين هيكل أن النظام المصري لديه نية التقارب مع إيران لكن هناك ضغوط (الأمريكان) تُمارَس عليه كي لا يتم التقارب المصري الإيراني. فيقول: «والمعركة تدور حاليّاً في مصر حول ما إذا كان ينبغي الانفتاح على إيران، والرئيس السيسي يستمع ويهتم ولكن هناك محاولات هائلة لكي لا يحصل التقارب أو الانفتاح. الدول القوية قد تقوم

54. «طلب أمريكي من مصر بعدم توسيع العلاقات التجارية مع إيران»، (درخواست آمريكا از مصر براى خوددارى از گسترش روابط تجارى با إيران)، راديو فردا، 8 أكتوبر 2010، على الرابط: https://2u.pw/c91yzv
55. معين عبد الحكيم، «القلق الإسرائيلي من التقارب المصري الإيراني»، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 137، أغسطس 2013.
56. فهمي هويدي، «مصر وإيران في امتحان الرغبة والقدرة»، الجزيرة نت، 12 فبراير 2013، على الرابط: https://2u.pw/HPDB9E
57. محمد السعيد إدريس، المصدر السابق.

ببعض الأشياء التي تستسهل أن تقدم عليها هي، ولكن لا تسمح لك أن تفعلها أنت»[58]. ومن أهم الأسباب الرئيسة لمعارضة واشنطن لاستئناف العلاقات السياسية بين إيران ومصر هو القلق من تغيير موازين القوى الإقليمية، لأن توسع العلاقات بين إيران ومصر يخل بالتوازن في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن العوامل الأخرى التي حالت دون توسع العلاقات السياسية بين طهران والقاهرة على المستوى الدولي، الملف النووي الإيراني. فقد زادت العلاقات المصرية الإيرانية توتراً بسبب الملف النووي الإيراني، حيث طالبت مصر في مؤتمر القمة الخليجي في عام 2005 بأن يتم إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الملف النووي الإيراني وذلك ما قابلته الحكومة الإيرانية بالرفض الشديد وأعلنت تمسكها بالملف النووي التابع لها استناداً بأن ذلك حق أصيل لها في تكوين قاعدة نووية قوية داخل حدود بلادها ما أدى إلى زيادة ملحوظة في التوتر بين مصر وإيران.

ولم تخفِ القاهرة قلقها بخصوص انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على توسع نفوذ طهران في الشرق الأوسط، فبعد أن فرضت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عقوبات اقتصادية قاسية على إيران في أغسطس 2018 أشار الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى أن ذلك البرنامج له تأثير سلبي على كافة مقدرات المنطقة. وكان موقف الدبلوماسية المصرية صريحاً في هذا الشأن، إذ اعتبرت الوزارة الخارجية في أيار/مايو 2018 أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية النووية الإيرانية يأتي من باب الحرص الأمريكي والدولي على معالجة كافة الجوانب الإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق، وكذلك التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية. كما شددت في بيان على ضرورة وفاء إيران بالتزاماتها الكاملة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة طرف بالمعاهدة غير حائزة للسلاح النووي من أجل تعزيز فرص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لمعاضدة جهود الاستقرار والسلام بالمنطقة. وتتمسك مصر بأهمية مشاركة كافة الأطراف العربية المعنية في أي حوار حول مستقبل الأوضاع في المنطقة، وبصفة خاصة المرتبطة باحتمالات تعديل الاتفاق النووي مع إيران على أمل ألا يترتب عن التطورات الحالية

58. «الأستاذ محمد حسنين هيكل فى حوار شامل مع طلال سلمان رئيس تحرير «السفير» اللبنانية: لا خوف على مصر من داعش»، 21 يوليو 2015، الشروق، على الرابط: https://2u.pw/NrTKQg

أية صراعات مسلحة بالمنطقة تهدد استقرارها وأمنها[59].

قصارى القول، العلاقات المصرية الإيرانية آخذة في الصعود أو الانحدار بناءً على موقف واشنطن من طهران. فمن جهة لم تسفر محادثات فيينا بين إيران والدول الغربية عن أي نتائج حتى الآن، وازداد التوتر بين طهران وواشنطن وطهران والدول الأوروبية مع بداية الاحتجاجات في إيران. ومن جهة أخرى مصر لديها علاقات استراتيجية مع أمريكا وتحتاج إلى مساعدات مالية وعسكرية من واشنطن، لذلك لا تريد القاهرة تطبيع علاقاتها مع طهران بشكل كامل قبل اتفاق الغرب وإيران على البرنامج النووي. فمن الطبيعي ألا توسع القاهرة علاقاتها مع طهران بدون الضوء الأخضر الأمريكي.

الخاتمة

تُعد كلاً من إيران ومصر، دولتان محوريتان مهمتان في منطقة الشرق الأوسط نظراً لاعتبارات عديدة، أولاً: تتمتع الدولتان بثقل ديموغرافي كبير وتستندان إلى حضارة عريقة ومكونات ثقافية رصينة. ثانياً: أهمية مصر وإيران في الشرق الأوسط حيث تعد الدولتان من اللاعبان الأساسيان اللذان لهما الوزن والتأثير وتتحكمان بممرين بحريين مهمين في المنطقة، وهما مضيق هرمز وقناة السويس. ثالثاً: موقع البلدين الأساسي والمؤثر في معادلة التوازن الإقليمي من جهة، والسياسة الدولية تجاه المنطقة من جهة أخرى. رابعاً: كانت وما زالت وستظل العلاقات بين مصر وإيران من المحددات المهمة لنوع التحالفات والاصطفافات الإقليمية.

مرت العلاقات المصرية الإيرانية خلال العقود الماضية بمراحل مختلفة وأساسية، حيث تفاوتت هذه العلاقة بين التقارب والتعامل الحذر والتوتر والقطيعة التامة عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979. وقد خضعت العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين لعدد من العوامل المتداخلة، في مقدمتها: تباين علاقة كل منهما مع القوة العظمى، ثم التباين الأيديولوجي بين النظامين وتضارب الرؤى إزاء القضايا الإقليمية الرئيسة بما في ذلك أسلوب التعامل مع القضية الفلسطينية، والعلاقة مع إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، والنفوذ الإيراني في كل من العراق واليمن وسوريا

59. «مصر: يجب إشراك العرب في أي حوار حول تعديل الاتفاق النووي مع إيران»، رويترز، 9 مايو 2018، على الرابط:
https://www.reuters.com/article/iran-nuclear-reaction-egypt-ia5-idARAK-BN1IA1PT

ولبنان وكذلك الأمن الإقليمي الخليجي وارتباط القاهرة القوي بالدول الخليجية. وقد جرت عدة مرات محاولات مختلفة لتقريب وجهات النظر واستئناف العلاقات بالكامل وارتقائها إلى التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات، غير أن كل المحاولات التي جرت لإعادة العلاقات بين الدولتين الكبيرتين، لم تُفلح سوى جزئياً، لأسباب سياسية واقتصادية ومذهبية؛ ناهيك عن التأثير الأمريكي والإسرائيلي والخليجي الواضح أو المستتر، في إفشال هكذا محاولات، لأن أي تقارب مصري إيراني سينعكس سلباً على الروابط الوثيقة، بين مصر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ودول الخليج وعلى مختلف الصُعد. ويمكن القول: من أهم المعوقات الرئيسة لإعادة العلاقات بين مصر وإيران هو غياب إرادة مصرية مستقلة لإعادة العلاقات بين البلدين. وفي هذا السياق، يعتبر الكاتب والمفكر المصري فهمي هويدي «إن تطبيع العلاقات المصرية مع إيران ليس محكوماً بالرغبة فقط، ولكنه محكوم بالقدرة أيضاً، ويبدو أن تلك القدرة لم تتوافر بعد لمصر وهو ما يدعوني إلى القول بأن يوم عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سيكون يوم إعلان تحرر القرار السياسي المصري من الضغوط التي تكبله»[60].

تنظر إيران إلى مصر باعتبارها بلد هام وذو حضارة وتاريخ، له ثقله في الشرق الأوسط ومفتاح العلاقات في القارة الأفريقية، وحاولت بشتى السبل إلى استئناف العلاقات، وأقر مسؤولوها في مناسبات عديدة برغبة بلادهم لإقرار العلاقات الدبلوماسية. وبالطبع، فإن غالبية المصريين يؤيدون أيضاً تطبيع العلاقات بين القاهرة وطهران. فوفقاً للعديد من استطلاعات الرأي الموثوقة، يؤيد أكثر من (60٪) من المصريين استئناف العلاقات بين إيران ومصر. فعلى سبيل المثال نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، استطلاعاً للرأي، في 2012، كشف أن «65٪ من المصريين يدعمون عودة العلاقات مع إيران، ولديهم رؤى إيجابية تتزايد على نحو ملحوظ تجاه إيران، رغم أن نحو 86٪ لديهم وجهات نظر سلبية تجاه المسلمين الشيعة»[61]. في الواقع، على الرغم من الرغبة في تطبيع العلاقات مع إيران، فإن لدى المصريين هواجس أمنية. وفي هذا السياق يقول الأكاديمي السياسي المصري وأستاذ في القانون الدولي في الجامعة الأمريكية في القاهرة، عبد الله الأشعل: «ما دامت إيران لا تشكل تهديداً لمصر من أي نوع، ولا توجد مشكلات في العلاقات الثنائية وتوافرت

60 . فهمي هويدي، «مصر وإيران في امتحان الرغبة والقدرة»، الجزيرة نت، 12 فبراير 2013، على الرابط:
https://2u.pw/HPDB9E

61 .Josh Rogin, "New poll: Egyptians turning toward Iran, want nuclear weapons", October 19, 2012, available at:https://foreignpolicy.com/2012/10/19/new-poll-egyptians-turning-toward-iran-want-nuclear-weapons/

رغبة إيران في التقرب من مصر فإنني أدعو الحكومة المصرية إلى دراسة المكاسب التي تعود على مصر من التقارب مع إيران...»[62].

غير أن طهران والقاهرة أبدتا في الأشهر الماضية استعدادهما لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. ويبدو أن الاتفاق السعودي الإيراني قد أزال معوقاً لا يُستهان به أمام عودة العلاقات بين البلدين، إلا أن مآلات الاتفاق وصموده له أهمية لدى صانع القرار المصري في خطواته تجاه التقارب من طهران، حيث تمثل المصالح الخليجية بعداً محورياً في صناعة السياسة الخارجية المصرية. وإذا رغبت مصر في استئناف العلاقات مع إيران فمن المحتمل أن يتخذ الحوار بينهما مسارات ثلاثة، أولاً المسار الأمني والخاص بعلاقة إيران بجماعة الإخوان المسلمين وأمن البحر الأحمر، وثانياً المسار الاقتصادي الخاص بفرص التعاون الاقتصادي بينهما، والمسار السياسي الخاص بدور إيران في دول الصراعات العربية والقضية الفلسطينية[63].

ختاماً، يعتبر استئناف العلاقات والتقارب الكامل من أكثر السيناريوهات المحتملة والأكثر تفاؤلاً لمستقبل العلاقات الإيرانية المصرية. ويحمل هذا السيناريو في طياته تفاؤلاً بشأن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك بالنظر إلى ما يتخذ من إجراءات خلال هذه الفترة نحو التقارب، في خضم حماسة التغيير الذي تحاول مصر الاستفادة منه، وتحرص إيران على ألا تخسره. خاصة وأن ثمة عوامل، كاجتماعات مسؤولي أمن البلدين، والتصريحات الإيجابية لمسؤولي البلدين، تشير إلى رغبة إيران ومصر في تحسين العلاقات السياسية. غير أن يتطلب هذا السيناريو بعض الوقت، حتى تتم إعادة ترتيب الأوراق وتحديد الأولويات لكل منهما.

62 . عبد الله الأشعل، «مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية»، فلسطين أون لاين، 11 يناير 2021، على الرابط: https://2u.pw/sAJA8x

63. هدى رؤوف، «3 مسارات تحكم عودة العلاقات المصرية الإيرانية»، اندبندنت عربية، 16 يونيو 2023، على الرابط: /https://www.independentarabia.com/node/463271

المراجع

- أحمد مرسي، «سياسات متعرّجة: العلاقات المصرية الإيرانية المضطربة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 1 أبريل 2021، على الرابط: https://2u.pw/kzLiRA
- أصغر جعفري، **إيران ومصر؛ التحديات والفرص**، (إيران ومصر؛ چالشها وفرصتها)، طهران: حدود الفكر للنشر، 2008، ص ١١٤.
- جمال نصار، «تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومالاتها بعد الاتفاق النووي»، مركز الجزيرة للدراسات، 9 سبتمبر 2015، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/3950
- عبد الرحمن صلاح عبد العزيز، «العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير 2011»، المركز الديمقراطي العربي، 6 أبريل 2020، على الرابط: https://democraticac.de/?p=65789
- حسن صعب، «عقدة العلاقات المصرية الإيرانية من مرسي إلى السيسي»، المعهد المصري للدراسات، 1 سبتمبر، 2021، على الرابط: https://2u.pw/ECKCww
- حميد هاشمي، «استئناف العلاقات بين إيران ومصر؛ المخاطر والفرص»، (ازسرگيرى روابط ايران ومصر؛ آسيبها وفرصتها)، **مجلة پكاه حوزة**، رقم 227، مارس 2008.
- شحاتة العربي، «الطريق الصعب لاستئناف العلاقات المصرية الإيرانية»، مركز ستراتيجيكس، 27 مارس 2022، على الرابط: https://2u.pw/6PyWo
- ريتشارد نيكسون، **اغتنام الفرصة**، (فرصت را دريابيم)، ترجمة حسين نجاد، طهران: التصميم الجديد للنشر، 1999، ص 75.
- فهمي هويدي، «مصر وإيران في امتحان الرغبة والقدرة»، الجزيرة نت، 12 فبراير 2013، على الرابط: https://2u.pw/HPDB9E
- عبد الله الأشعل، «مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية»، فلسطين أون لاين، 11 يناير 2021، على الرابط: https://2u.pw/sAJA8x
- عمرو موسى، **كتابيه**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2017، ص 502 – 504.
- علي نجات، «دلايل نگرانى عبد الفتاح السيسى از رياست‌جمهورى بايدن»، (أسباب تخوف عبد

الفتاح السيسي من رئاسة بايدن)، راهبرد معاصر، 30 نوفمبر 2020، على الرابط: https://rahbor-demoaser.ir/fa/news/68371/

- علي نجات، «الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية الإيرانية»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات، 29 مايو 2023، على الرابط: https://www.bayancenter.org/2023/05/9776/

- علي نجات، «أسباب الإطاحة بمحمد مرسي وتداعياتها الإقليمية»، (دلايل سرنگونى محمد مرسى وپيامدهاى منطقهاى آن)، فصلية دراسات الشرق الأوسط، رقم 81، خريف 2015.

- علي نجات، **الأزمة السورية: الجذور والأبعاد والعواقب**، (بحران سوريه: ريشهها، أبعاد وپيامدها) طهران: معهد أنديشهسازان نور للدراسات، 2022.

- عبد الحافظ الصاوي، «دلالات موقف مصر من السياحة الإيرانية والإسرائيلية»، الجزيرة نت، 11 نوفمبر 2013، على الرابط: https://2u.pw/99t7me

- محمد نبيل حلمي،«مغازلة إيرانية جديدة للقاهرة أملاً بالتقدم بالعلاقات»، صحيفة الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2021، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/3253731/

- محمد بدر الدين مصطفى، «سياسة مصر الخارجية تجاه إيران (1952-1981)»، رسالة ماجيستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،1984.

- محمد السعيد إدريس، «العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك»، مركز الجزيرة للدراسات، 8 أغسطس 2011، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/20118883320356689.html

- محمد عبد العاطي، «العلاقات المصرية الإيرانية.. رؤى مختلفة ومواقف متباينة»، الجزيرة نت،14 فبراير 2007، على الرابط: https://2u.pw/thODKd

- محمد الصياد، «قراءة في نظرة الدبلوماسية المصرية تجاه إيران من خلال مذكرات عمرو موسى»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 29 نوفمبر 2017، على الرابط: https://rasanah-iiis.org/?p=9869

- معين عبد الحكيم، «القلق الإسرائيلي من التقارب المصري الإيراني»، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 137، أغسطس 2013.

- هالة احمد الحسيني، «اتجاهات الخطاب الصحفي نحو العلاقات المصرية الإيرانية في الفترة من ديسمبر 2008 حتى عام 2013»، **مجلة بحوث الإعلام وعلوم الاتصال**، يناير 2019، ص 2.

- هدى رؤوف، «3 مسارات تحكم عودة العلاقات المصرية الإيرانية»، اندبندنت عربية، 16 يونيو 2023، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/463271/

- «طلب أمريكي من مصر بعدم توسيع العلاقات التجارية مع إيران»، (درخواست آمریکا از مصر برای خودداری از گسترش روابط تجاری با إیران)، رادیو فردا، 8 أكتوبر 2010، على الرابط: https://2u.pw/c91yzv

- «الأستاذ محمد حسنين هيكل فى حوار شامل مع طلال سلمان رئيس تحرير «السفير» اللبنانية: لا خوف على مصر من داعش»، 21 يوليو 2015، الشروق، على الرابط: https://2u.pw/NrTKQg

- «مصر: يجب إشراك العرب في أي حوار حول تعديل الاتفاق النووي مع إيران»، رويترز، 9 مايو 2018، على الرابط:

https://www.reuters.com/article/iran-nuclear-reaction-egypt-ia5-idARAKBN1IA1PT

- «من الملك فاروق إلى السيسي.. كيف تحولت العلاقة بين مصر وإيران من التحالف إلى لا تقارب ولا تباعد؟»، عربي بوست، 7 أبريل 2022، على الرابط: https://2u.pw/gaEY4k

- «مصر ترحب باقتراح أحمدي نجاد لاستئناف العلاقات الثنائية»، (مصر از پیشنهاد احمدی نژاد برای ازسرگیری روابط دوجانبه استقبال می کند)، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 29 مايو 2007، على الرابط: https://www.irna.ir/news/8147982/

- «مباحثات القاهرة وطهران تستنسخ مسار المصالحة المصرية التركية»، العربي الجديد،11 يوليو 2023، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/

- «تطور العلاقات المصرية الإيرانية.. السياق الإقليمي والدوافع والسيناريوهات»، المسار، 1 يوليو 2023، على الرابط:

https://almasarstudies.com/egypt-iran-relations/

- «مرسي: أمن الخليج خط أحمر»، البيان،11 يوليو 2012، على الرابط: https://www.

albayan.ae/one-world/arabs/2012-07-11-1.1686512

- «مرسي: أمن الخليج مسؤولية قومية»، الوطن، 30 ديسمبر 2012، على الرابط: https://al-watannews.net/article/412162/

- «السيسي لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج»، العربية، 21 مايو 2014، على الرابط: https://2u.pw/BNV1r

- «مصر تدعم حق الإمارات في الجزر الثلاث»، الجريدة، 8 مايو 2008، على الرابط: https://www.aljarida.com/articles/1461694229826872200

- «مصر تتابع الاعتداءات على سوريا والعراق بقلق شديد»، الشرق الأوسط،23 نوفمبر 2022، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/4004256/

- «هل تخطت الديون المصرية حدودًا اقتصادية خطرة؟»، الجزيرة نت، 20 أغسطس 2022، على الرابط: https://2u.pw/uFqZUz

- «زيارة بن سلمان إلى مصر: المساعدات وترتيب لوضع إقليمي جديد»، العربي الجديد، 21 يونيو 2022، على الرابط: https://2u.pw/dRK2j5

- «53 مليار دولار حجم الاستثمارات السعودية في مصر»، الخليج أونلاين، 22 يونيو 2022، على الرابط : http://khaleej.online/Bmq34v

- «مسؤول إماراتي: استثماراتنا بمصر 20 مليار دولار.. وستصل لـ 35 خلال 5 سنوات»، الخليج الجديد، 23 أكتوبر 2022، على الرابط: https://thenewkhalij.news/article/280373/

- «مرسي يدعو إلى استعادة العلاقات مع إيران ومراجعة اتفاق السلام مع إسرائيل»، الحرة، 25 يونيو 2012، على الرابط: https://2u.pw/pXNU6G

- Abdel Monem Said Aly, "Post-Revolution Egyptian Foreign Policy", Crown Center for Middle East Studies, No. 86, November 2014, P.6.

• Bahauddin Foizee, "Why Egypt Cannot Afford Warmer Relations with Iran", The International Policy Digest, DEC 2, 2018, available at: https://intpolicydigest.org/why-egypt-cannot-afford-warmer-relations-with-iran/

• Josh Rogin, "New poll: Egyptians turning toward Iran, want nuclear weapons", October 19, 2012, availableat: https://foreignpolicy.com/2012/10/19/new-poll-egyptians-turning-toward-iran-want-nuclear-weapons/

• Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S Relations", Congressional Research Service, July 13, 2022, available at: https://crsreports.congress.gov.

• Hartwell David, "Sisi's reformed Foreign Policy could restore Egypt as major Regional Power", 4 June 2015, availableat: mhttps://projects21.org/2015/06/04/sisis-reformed-foreign-policy-could-restore-egypt-as-major-regional-power/

• Haisam Hassanein, "What an Egyptian-Iranian Thaw Would Mean for U.S. Foreign Policy in the Region", Mar 4, 2017, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-egyptian-iranian-thaw-would-mean-us-foreign-policy-region

• Seyed Hossein Mousavian, and Yassin El-Ayouty, "Egyptian-Iranian détente a boon for the region and beyond", 1 March 2017, available at: https://asiatimes.com/2017/03/egyptian-iranian-detente-boon-region-beyond.

• Mohamed Maher, "Understanding Egypt's Limited Involvement in the Campaign Against Iran", Mars 21, 2019, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/understanding-egypts-limited-involvement-campaign-against-iran.

• Meringolo Azzurra, "from Morsi to Al Sisi: Foreign Policy at the Service of Domestic Policy", Instituto Affari Internazionali (IAI), March 2015, available at: https://www.iai.it/sites/default/files/ine-gypt_08.pdf.

• ברק רביד, «בפעם השנייה בחצי שנה: בנט מתכנן לבקר במצרים ולהיפגש עם הנשיא א-סיסי", 19 במרץ 2022, בקישור: https://news.walla.co.il/item/3495316.